Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

(Turkish military intervention in Iraq: the nature of the reasons and objectives)

A.T. Bayarq Ali Aziz -
***Tikrit University - College of Political Sciences -**
bayareq_97@tu.edu.iq -

ARTICLE INFORMATION

Received:17Jan
Accepted:27Jan
Published:1Mar

Keywords: Türkiye, Iraq, reasons for intervention, objectives, and military stages of the intervention.

ABSTRACT

This research aims to analyze the nature of Turkish intervention in Iraq, identifying its causes, objectives, and repercussions on Iraqi national security and the regional environment. The research demonstrates that Turkish intervention is one of the most complex issues in relations between the two countries, given its entanglement with historically significant security, political, and geographical concerns. The intervention is largely based on Turkish national security considerations, particularly the presence of the Kurdistan Workers' Party (PKK) within Iraqi territory. This has prompted Turkey to conduct cross-border military operations and expand its security and intelligence presence in northern Iraq. The research clarifies that the motives for Turkish intervention are not limited to security considerations but also include geopolitical considerations related to enhancing regional influence, protecting economic interests, controlling energy and trade routes, and preventing the establishment of a Kurdish entity that could threaten Turkish territorial integrity. The research also discusses Ankara's immediate objectives, namely neutralizing the PKK threat, alongside its long-term goals of establishing strategic influence in Iraq through economic and military cooperation.

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول) (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

(التدخل العسكري التركي في العراق: طبيعة الأسباب والاهداف)

- م.م. بيارق علي عزيز
- جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية *
- bayareq_97@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام: 17كانون الثاني

تاريخ القبول :27 كانون الثاني

تاريخ النشر: 1 اذار

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة التدخل التركي في العراق، وتحديد أسبابه وأهدافه وانعكاساته على الأمن الوطني العراقي والبيئة الإقليمية. ويبيّن البحث أن التدخل التركي يُعدّ واحداً من أكثر الملفات تعقيداً في العلاقات بين البلدين، نظراً لتداخله مع قضايا أمنية وسياسية وجغرافية ممتدة تاريخياً. ويستند التدخل بدرجة كبيرة إلى اعتبارات الأمن القومي التركي، وبخاصة وجود حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل الأراضي العراقية، الأمر الذي دفع تركيا إلى تنفيذ عمليات عسكرية عابرة للحدود وتوسيع حضورها الأمني والاستخباراتي في شمال العراق، ويوضّح البحث أن دوافع التدخل التركي لا تقتصر على الجانب الأمني، بل تشمل أيضاً اعتبارات جيوسياسية تتعلق بتعزيز النفوذ الإقليمي، وحماية المصالح الاقتصادية، والسيطرة على ممرات الطاقة والتجارة، فضلاً عن منع قيام كيان كردي قد يؤثر في وحدة الأراضي التركية. كما يناقش البحث الأهداف المباشرة لأنقرة والمتمثلة في تحييد تهديد PKK، إلى جانب أهداف بعيدة المدى تسعى إلى تثبيت نفوذ استراتيجي في العراق عبر التعاون الاقتصادي والعسكري.

الكلمات المفتاحية

تركيا ،العراق، أسباب التدخل، الأهداف، والمراحل العسكرية للتدخل

المقدمة :

اتسمت العلاقات الدولية عبر التاريخ بأنها إما علاقات صراع، أم تعاون، أم تنافس دولي، ولا سيما لمناطق الإستراتيجية في العالم، والتي حظيت باهتمام علماء الجيوبولتيك أمثال (هالفورد ماكندر) ونظرية قلب العالم، ومن يسيطر على القلب يسيطر على العالم، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أهم تلك المناطق التي أشير إليها بأنها قلب العالم، وخصوصاً منطقة الخليج العربي والعراق تحديداً؛ لما تملكه من موقع إستراتيجي يربط الشرق بالغرب، وثروات الطاقة المتنوعة، وخصوصاً النفط الخام والغاز الطبيعي، مما جعلها منطقة صراع وتنافس دولي عند دول إقليمية ودولية لبسط النفوذ والسيطرة عبر وسائل قوة متنوعة ناعمة وصلبة وذكية. ومع طبيعة موضوع البحث الذي يطغى عليه اختصاص السياسة الدولية والعلاقات الدولية في العلوم السياسية، إلا أن تلك الدول ككائن معنوي تقاد من نظم سياسية، وتخطط وتنفذ إستراتيجياتها عن طريق سياسات عامة حكومية تدير ذلك الصراع والتنافس الدولي على المنطقة الأهم دولياً في العالم، مما يدفع باتجاه بحث التدخل العسكري التركي في العراق عن طريق أدوات في النظم السياسية والسياسات العامة، الذي يحدد المشكلة وخلفياتها، وأسبابها، وآثارها.

أولا / أهمية البحث :

ينطلق البحث من أهمية مفادها بيان القيمة العلمية والعملية للبحث من حيث فهم دوافع التدخل واثاره على استقرار العراق .

ثانيا/ إشكالية البحث :

تنبثق أشكالية البحث عن سؤال مركزي ما حدود التوافق والتصادم بين استراتيجية 'العمق الاستراتيجي 'التركية والسيادة الوطنية العراقية ثم تتفرع الى تساؤلات : لماذا بدأت تركيا التدخل في الشأن العراقي؟ ولماذا بدأت بشن تلك العمليات العسكرية داخل الأراضي العراقية على عدة مراحل؟ هل لتركيا أهداف ومصالح امنية وجيوسياسية من ذلك التدخل ؟.

ثالثا/ اهداف البحث :

صياغة الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها مثل: تحليل طبيعة التدخل التركي وتطوراته في العراق ، وتحديد الأسباب التي تقف خلفه و تفسير الأهداف التركية داخل العراق.

رابعا/ فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تركيا توظف التهديد الأمني (PKK) كذريعة لتأسيس نفوذ جيوسياسي دائم يضمن السيطرة على ممرات الطاقة والمياه.

خامسا/ مناهج البحث :

لإثبات صحة الفرضية فقد حاولت قدر الإمكان إعتماد أسلوب التكامل المنهجي اللذي يقتضي استعمال عدة مناهج علمية وعليه فقد كانت الاستعانه أولا المنهج التاريخي لأنه لا يمكن التعرف على أي موضوع دون ربط حاضره بماضيه وكذلك المنهج الوصفي لوصف الأحداث التي كانت سببا للتدخل التركي في العراق.

سادسا/ هيكيلية البحث:

بناء على الفرضية التي اعتمدناها تم تقسيم البحث على مبحثين سبقته مقدمة وتلته خاتمة إذ تناولت في المبحث الأول الذي جاء بعنوان (طبيعة التدخل التركي وأسبابه) وتم تقسيمه على مطلبين المطلب الأول – (طبيعة التدخل التركي في العراق) المطلب الثاني – (اسباب التدخل التركي بالعراق)، والمبحث الثاني (اهداف التدخل العسكري التركي ومراحله) تم تقسيمه

على مطلبين، المطلب الأول – (اهداف التدخل العسكري التركي في العراق)،المطلب الثاني- (مراحل التدخل العسكري التركي في العراق).

المبحث الأول: طبيعة التدخل التركي واسبابه

على امتداد أعوام طويلة، لم يتوقف الجدل والسجال في الأوساط والمحافل السياسية العراقية، وكذلك الخارجية المعنية بالشأن العراق، بخصوص طبيعة الوجود التركي في العراق والمتمثل بالتدخل العسكري داخل الأراضي العراقية والعوامل المؤثرة في ذلك التدخل، وما يمكن أن يترتب عليه من آثار وتبعات على المديين المتوسط والبعيد، في بلد طحنته الصراعات والحروب الداخلية والخارجية طيلة عقود من الزمن.

المطلب الأول: طبيعة التدخل التركي في العراق

لم يغب العراق على الدوام من الرؤية التركية فأعين تركيا كانت دائما على العراق، نظرا لموارده الهائلة، ظلت الاطماع التركية بالعراق مستمرة بعد سقوط النظام الملكي إذ حالفت في الداخل وارتبطت مع التنظيمات الموالية لها، ومع الدول في الخارج لإسقاط النظام السياسي العراقي الجديد الذي اقيم بعد عام 2003. وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة تبنت تركيا نظرية العمق الاستراتيجي: وحدة التاريخ وحدة الجغرافية، وحدة المصالح، دفعتها الى التدخل في شؤون منطقة الشرق الاوسط،اضافة الامكانات الهائلة التي تملكها تركيا على صعيد التقدم التقني والشركات المتفوقة ولذا سعت الى التدخل سياسيا واقتصاديا عن كونها حليف قوي للولايات المتحدة وعضو في حلف شمال الاطلسي. والاتراك استطاعوا مد نفوذهم

عبر محورين هما الاخوان المسلمون والاكراد بهدف الضغط على الحكومة المركزية واحتواء التوجهات الاستقلالية مع الاكراد والاستفادة من النفط والغاز العراقي فضلا عن توظيف العلاقات الكردية في احتواء حزب العمال الكردستاني ناهيك عن الاستثمارات التركية التي بلغت 12 مليار دولار فضلا عن موازنة الاثر الايراني في العراقي وتحاول رسم خارطة جديدة للشرق الاوسط. وان التدخل التركي في العراق ساعد في اثارة الفتنه المذهبية، من خلال اسنادها منظمات سلفية تدعوا الى القتل. لقد كانت تركيا طوال التسعينات نقطة ارتكاز في عمليه احتواء الولايات المتحدة للعراق واليوم ما برحت الدبلوماسية التركية المخابراتية تتدخل في الشأن العراقي من خلال امتداداتها داخل الكتل السياسية المتنفذة في الدولة مما ساعد في بروز العامل الطائفي وتحكمه في بناء الدولة.والاكثر خطورة للتدخل التركي احتضان السياسيين الذين يثيرون العنف في العراق، والمطلوبين للقضاء العراقي [1].

ويعد العراق في مقدمة الدول التي تضع تركيا نصب عينيها هدف التمدد فيه، إذ إنها تجد أن الكثير من الاسباب والظروف والدوافع التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية تساعد وتساهم في ذلك. وربما مع مرور الوقت، تتعدد وتتنوع أساليب ووسائل التدخل والوجود التركي في العراق، وهو ما يمثل مبعث قلق متزايد لدى حلفاء تركيا، فضلا عن خصومها ومنافسيها وأعدائها، ولا سيما ما يتعلق بطبيعة وحجم وجودها العسكري والأمني الكبير في شمال العراق الخاضع لسلطة الأحزاب الكردية ، وتحدثت تقارير موثقة من مصادر استخباراتية عن أن انقرة تمتلك 11 قاعدة عسكرية رئيسة في إقليم كردستان العراق، إلى جانب 19 معسكراً أساسياً تابعاً لها. وتتوزع تلك القواعد والمعسكرات على مناطق بامرني، شيلادزي باتوفان ، كاني ماسي، كيريبز، سنكي، سيري ، كوبكي ، وكومري، وكوخي سبي، وسري زير ووادي زاخو والعمادية، وفي عام 2015 استحدثت تركيا معسكرات إضافية جديدة في مدن بعشيقة وصوران وقلعة جولان وزمار، وحوّلت معسكرها في منطقة حرير جنوب أربيل إلى قاعدة عسكرية، وقامت ببناء قاعدة سيدكان، وفتحت بضعة مقرات في مدينتي ديانا وجومان القريبتين من جبال قنديل، من أجل إحكام السيطرة على مناطق خنير وخاوكورك وكيلاشين، وبالتالي الاقتراب من مواقع تمركز تشكيلات حزب العمال الكردستاني، ويُقدّر عدد العسكريين الأتراك (ضباط وجنود)، الموجودين في تلك القواعد والمعسكرات، بأكثر من سبعة الآف عنصر يتحركون بمساحات جغرافية واسعة تصل إلى حوالى 100 كيلو متر في عمق الأراضي العراقية. وإلى جانب القواعد والمقرات العسكرية، ينشط جهاز الاستخبارات التركي على نطاق واسع في إقليم كردستان. وبحسب التقارير، هناك 4 مقرات رئيسة له في كلٍّ من العمادية وماتيفا وزاخو وكاراباسي في مركز مدينة دهوك، وتتنوّع مهامّ تلك المقرات الاستخباراتية، بحيث لا تقتصر على دعم الأعمال العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني وتعزيزها فحسب ، إنما تمتد إلى العمل على ملفات سياسية وغير سياسية أخرى، مستفيدة من علاقاتها الإيجابية مع بعض القوى والأحزاب والشخصيات العراقية، الكردية والتركمانية والعربية[2].

المطلب الثاني: أسباب التدخل التركي في العراق

منذ تأسيس تركيا الحديثة عام 1923، وحتى الآن اتسمت العلاقات التركية العراقية بطبيعتها المتغيرة، إذ إنَّ هناك ستة اسباب محورية مؤثرة على التدخل التركي في العراق متمثلة بمشكلة الحدود، المشكلة الكردية، مشكلة المياه ، مشكلة الموصل ، مشكلة التركمان ، مشكلة كركوك .

اولاً – الأسباب الأمنية

ان تركيا لازالت تنظر إلى العراق نظرة توجس أمني يتعلق بالتدخل الخارجي، واستثماره لبعض التناقضات والملفات الداخلية التي تؤثر على الأمن القومي التركي، وفي مقدمة المحددات للعلاقات العراقية- التركية ولعقود طويلة، هي قضية أمنية لضبط الحدود الدولية بين الدولتين، وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني المعارض، الذي خاض حرباً انفصالية عن

---

[1])- عبد المطلب عبدالمهدي موسى،**ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الأسباب وسبل المواجهة**، (الأردن : دار المنهل ، 2017) ،ص74.

[2] عادل الجبوري ، الوجود التركي في العراق أرقام وحقائق صادمة ، الميادين ، 2022، في :
https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D، تاريخ الاطلاع (11-4-2023).

تركيا منذ عام 1984 ، فضلاً عن أرضية الخصومة بين الطرفين؛ بسبب الحرب الباردة آنذاك، وانتماء كل من العراق وتركيا لأحد المحاور على الساحة الدولية، فالعلاقات البينية بين العراق وتركيا تخللها ظهور أزمات، مثل هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية انطلاقاً من إقليم كردستان الذي لا يخضع واقعياً للسلطة العراقية المركزية، مما دفع تركيا دائماً لاجتياز الحدود والقيام بعمليات عسكرية في شمال العراق بحجة مكافحة الإرهاب الكردي الذي يتخذ من شمال العراق ملاذاً آمناً، فضلاً عن عدم إخفاء تركيا أطماعها في الأراضي العراقية، مثل الموصل، وكركوك، وتلعفر، وسنجار، وصولاً إلى مدينة صلاح الدين لا سيما وإن تلك المدن كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية الذي يحاول حزب العدالة والتنمية أحياءها من جديد[3] .

ثانياً_ الأسباب الجيوسياسية

تعود الجذور الجيوسياسية للتدخل التركي في العراق إلى عدة مستويات متراكبة تشمل قضية الاكراد، وقضية الموصل، والعلاقة التاريخية مع المكوّنات الكردية والتركمانية. وهذه الأسباب لا تُفهم بمعزل عن تبعات انهيار الدولة العثمانية وصعود الدولة التركية الحديثة، مما يجعل البعد التاريخي واحدًا من أهم دوافع السياسة التركية الحالية تجاه العراق. وتميل بعض التيارات القومية الى اعتبار المنطقة ضمن العمق الاستراتيجي لتركيا ويمكن تفصيل ذلك كما يأتي:-

قضية الاكراد

تعود جذور قضية الاكراد إلى المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى وخيار الدولة العثمانية الأولى وفرض اتفاقية سيفر على تركيا في أغسطس عام 1920 والتي نصت في مادتها 62 و 63 على منح اكراد تركيا حق الحكم الذاتي ؛ الا ان هذه المعاهدة استبدلت نتيجة لضغط تركي بمعاهدة لوزان التي عقدت عام 1923 والتي الغت جميع ماورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية فتحولت المشكلة الكردية من قضية بحث عن كيان قومي إلى مشكلة تؤثر في الوحدة الوطنية وأستقرار كل من العراق وتركيا منذ عام 1923، لاسيما في ظل اتفاق كافة دول الاقليم الضمني والصريح على انكار الحقوق القومية للأكراد ودمجهم القسري في الدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا ما دفع الأكراد الى تنظيم أنفسهم عبر حزب العمال الكردستاني الذي ترجع جذوره الى عام 1973 من قبل عبدالله أوجلان وعدد من زملائة الكرد بكلمتين (كوردستان مستعمرة) على حد تعبير أوجلان [4] . وكان هذا الحزب متأثرا الى درجة كبيرة بالأفكار والنشاطات الثورية ذات الطابع الماركسي التي اتخذت من الجامعات والمنتديات الفكرية آنذاك منبراً وتوصل منذ عام 1974 الى نتيجة مفادها أن حل المشكلة الكردية يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية، لذا بدأ مرحلة ما يسمى (العودة الى الوطن) لنقل تلك الأفكار الى مناطق جنوب شرقي تركيا ذات الأغلبية الكردية بهدف تطبيقها بشكل فعلي ، وفعلا استطاع خلال عام 1976-1977 تثبيت وجوده وكسب العديد من المؤيدين له هناك[5].

وفي المقابل واجهت الحكومات الناشئة حينذاك ذلك الحزب بقسوة وعنف بوصفه حزب عصيان وتمرد ضد سلطات الدولة، اذ تعاملت تركيا مع المسألة الكردية بوصفها ارهاباً يمثل تحدياً أمنياً على الصعيد الداخلي، وتهديداً خارجيا على الصعيد الاقليمي دفعها للقيام بعمليات أمنية وعسكرية داخل أراضيها مع تنسيقها مع دول الجوار في الوقت نفسه للقيام بعمليات عسكرية متبادلة ضد نشاط الحركات الكردية[6] .

---

[3] المصدر نفسه، ص 4.

[4])حنا عزو بهنان ، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية 1984- 2007، مركز الدراسات الأقليمية ، العدد 12، (العراق : 2008)، ص4.

[5]) أشواق أحمد مناف عبد المقصود ، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا ، **مجلة كلية الآداب** ، العدد 5 ، (جامعة بني سويف : 2020)، ص 308.

[6] منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 60 ، (العراق : 2015)، ص 93.

وفي الوقت الذي حصل فيه أكراد العراق على الحكم الذاتي فإن ذلك شكل قلقاً كبيراً على تركيا خشية من انتقال الأمر إلى أكرادها مما كان حافزا للحكومة التركية للتدخل العسكري في الشأن العراقي [7] .

ومنذ عام 1984 تبنت الحكومات التركية المتعاقبة الخيار العسكري لحسم هذه المشكلة فأرتبطت تركيا بهذه المشكلة وتطوراتها اللاحقة لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 بأعتبارها مشكلة أمنية رئيسة لتركيا دفعتها إلى الأنخراط والتدخل في الشأن العراقي، فقد اتبعت تركيا سياسة متعددة الجوانب إزاء الأكراد ولاشك أن خسارة العراق في حرب الخليج الثانية وتغير موازين القوى لصالح تركيا وطموحها في ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يحقق مصالحها، كلها عوامل لازالت تقف وراء سياسة تركيا الجديدة إزاء المشكلة الكردية [8] .

1- قضية الموصل

نشأت قضية الموصل بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة هزيمة وانحلال الإمبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت الوصاية البريطانية. فعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية، بتوقيع معاهدة مودروس في 1918/10/30 ، فرض الحلفاء شروطا قاسية على العثمانيين منها حق الحلفاء في احتلال أي نقطة استراتيجية مهمة لأمن جيوشهم. واعتمادًا على هذا البند دخل الجيش البريطاني الموصل بعد توقيع الهدنة لكن بروز مصطفى كمال أتاتورك وتشكيل حكومة تركية جديدة في أنقرة، رفضت المعاهدة التي تخلت بموجبها السلطنة عن أملاكها، وتسلّم الوطنيين الأتراك زمام المبادرة[9].

وبعد فشل المباحاثات بين بريطانيا وتركيا احيل الخلاف إلى عصبة الأمم وهو ما كانت بريطانيا تريده لنفوذها القوي تحت ذريعة ما نصت عليه المادة الثالثة من معاهدة لوزان، درست اللجنة الثلاثية كل المستندات التي وضعت تحت تصرفها، وتجولت لمدة ثلاثة أشهر في المناطق الشمالية تسأل المواطنين بصورة غير مباشرة عن طموحاتهم ورغباتهم بالأنضمام إلى تركيا أو العراق فجاء الاستفتاء بالإنضمام إلى العراق [10] .

وقد تمت تسوية هذه المسألة عن طريق عصبة الأمم وفي اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول 1925 صدر قرار العصبة الذي يقتضي بضم ولاية الموصل إلى العراق ودعا فيه إلى تحديد الحدود بين العراق وتركيا وفق خط بروكسل . الذي وضعت علاماته الأولية عام 1924، وأعقب ذلك توقيع معاهدة أنقرة بين العراق– بريطانيا – تركيا في حزيران 1926 [11] .

والتي نصت على أن يعطي العراق 10٪ من عائدات نفط الموصل لتركيا لمدة 25 سنة، إذ شاركت تركيا العراق في نفطه حتى عام 1954 وتوقف الدفع تماما بعد ثورة 14 تموز عام 1958 ومجيء عبد الكريم قاسم للحكم، كما تقول تركيا إن الاتفاقية ضمنت حق أنقرة في التدخل العسكري في الموصل ومناطق في شمال العراق من أجل (حماية التركمان)[12]

2- التركمان

---

[7] سعد حقي توفيق ، العراق وسياسة حسن الجوار نجاه تركيا والعراق ، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد 1 ، العدد 41 ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، (العراق : 2010)، ص 4.

[8] حسن علي خضير العبيدي ، التدخل العسكري التركي في شمال العراق 1991-1999 الأهداف والنتائج ، **مجلة الدراسات التاريخية والثقافية** ، المجلد 13، العدد 53، جامعة تكريت ، كلية التربية ، (العراق : 2022)، ص 170.

[9] عمار علي سمير، **شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية** ،(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012)، ص بلا.

[10] إبراهيم السامرائي، **العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914- 2003**، (عمان : المعتز للنشر والتوزيع ، 2015) ص 107-108.

[11] فراس صالح الجبوري ومحمد حمزة الدليمي ومنهل إلهام عقراوي، **العلاقات التركية – الإيرانية 1979- 1989** ، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2014) ص113.

[12] جلال زواد فاخوري، **الثورة العربية الكبرى في الميزان الأقتصادي 1916-1924 : دراسة توثيقية**، (العراق : مطبعة عبود ، 1996)، 132.

تعد مشكلة التركمان جديدة نسبيا على تركيا؛ فهي لم تبدأ في التعبير عن المطالبة بحقوق هذه الأقلية في العراق سوى في التسعينيات. واستندت تركيا إلى أن التركمان يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق، فرفعت لواء الدفاع عنهم ولاسيما مطالبتهم بتولي زمام مدينة كركوك. وفي إطار هذا الجهد أدت تركيا دورا حيوياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية والتي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها إلا أن الأقلية التركمانية كانت منقسمة فهناك من يعارض تدخل تركيا وسيطرة الجبهة التركمانية العراقية، كما أن هناك اختلافات طائفية بين السنة والشيعة داخل الأقلية التركمانية. وربما يمثل الشيعة نصف عدد التركمان العراقيين. والمسألة التركمانية لم تمكن تركيا فحسب من كبح جماح طموحات الأكراد وطرح مطالبات بديلة بالنسبة لمدينة كركوك، بل أنها تزودها أيضا بسبب «مشروع» للإبقاء على تدخلها في شمال العراق[13].

وقد سجلت السنوات الأخيرة العديد من الشواهد التي تؤكد حرص تركيا على توظيف تركمان العراق؛ ففي 2017 عندما بادر أكراد العراق إلى تنظيم استفتاء للانفصال، هدد زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهتشلي باستعمال القوة لدعم المكون التركماني العراقي. كما التقى الرئيس أردوغان عام 2017 تركمان العراق في لقاء خيَّم عليه السرية. اعتبرت تركيا ان مطلع عام 2019، على لسان نائب رئيس الوزراء التركي هاكان جاوش– أن "كركوك تاريخياً مدينة تركمانية، وأشقاء تركيا التركمان خط أحمر". ومؤخراً أشارت تقارير إلى أن جهوداً تركية كبيرة قد بُذلت بهدف تشجيع التركمان على توحيد صفوفهم للحفاظ على قوة المكون التركماني في العراق من أجل مواجهة الأكراد الذين يناصبون تركيا العداء، فضلاً عن ضمان مصالح تركيا في المناطق الحيوية وهي محافظة كركوك الغنية بالنفط [14].

3- كركوك

تعد مشكلة كركوك، واحدة من بين المشكلات التي لا تزال تواجه مسار العلاقات التركية - العراقية بعد عام ٢٠٠٣، تلك القضية الخلافية البالغة التعقيد والمتداخلة التأثير، تدور حول مدينة كركوك التي باتت محل نزاع بسبب موقعها المهم ومواردها الطبيعية: إذ يحتدم فيها جدل الهوية بين ثلاثة قوميات تقطن المدينة هي العربية والكردية والتركمانية وتعد مدينة كركوك من وجهة نظر أكراد العراق جزءاً من اقليم كردستان ويدعي الأكراد بوجود مئات الوثائق التاريخية التي تثبت عائدية المدينة وانها تقع في مركز كردستان العراق من حيث الامتداد الجغرافي لتواجد الأكراد والذي قد يطال مناطق أخرى من العراق، ووفقا لذلك المعتقد، يعدها بعض قادة الكرد بأنها (قدس الأقداس) ولا يمكن التخلي عن عائديتها لاقليم كردستان العراق، في حين يعدها العرب مورد حياتهم ويرى التركمان ان كركوك جزءاً من تاريخهم الذي لا يمكن التنازل عنه ويرفضون أي استفتاء على مصير هذه المدينة وفق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ [15] .

وحسب تلك المادة (١٤٠) ، فان مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيع المتمثل بإعادة المهجرين الاكراد، وتعويض الوافدين العرب، ثم إجراء إحصاء سكاني يعقبه استفتاء بين سكان كركوك ليقرروا فيما اذا كانوا يرغبون ببقاء الأوضاع كما هي عليه الآن بالمدينة او الالتحاق بإقليم كردستان وفي الواقع ان تحول كركوك بموجب تلك المادة الى سيطرة الأكراد ضمن اقليم كردستان، امر ترفضه تركيا تماما، فقد جاء على لسان وزير الخارجية التركي السابق عبد الله غول ان بلادنا لن تقبل هيمنة اثنية معينة على مدينة كركوك ولا يمكن ان تدعي اي جهة غلبتها على هذه المدينة [16].

ثالثا- الاسباب المتعلقة بملف المياه

---

[13] هنري ج. باركر، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار ، معهد السلام الأمريكي ، 2005، ص5.

[14] محمد فوزي ،ملامح التوظيف التركي للأقليات التركمانية في السياسة الخارجية ، مركز إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، 2021، في : https://www.interregional.com/%D8%AA%D8%، تاريخ الاطلاع 23-3-2023.

[15] علي محمد حسين العامري ، العلاقات التركية – العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ، **مجلة دراسات سياسية** ، العدد 25، (بغداد : بيت الحكمة ، 2013)، ص41.

[16] نادرة احمدعبد الوهاب الفيلي،"دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة من 2002 – 2009 "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2010، ص 209.

تعد مشكلة المياه واحدة من تلك القضايا التي بدأت تثير مشكلات جمة جراء السياسة المائية المتبعة من قبل تركيا التي تمثل الجانب الأبرز في هذه القضية، وبالعودة إلى التاريخ القريب الذي يشير إلى أنه لم تكن هناك مشكلات سياسية أو قانونية تثار حول استعمال مياه نهري دجلة والفرات حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية، إلا أن تعقد الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، الناجم عن تقطيع أوصال الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ودور السياسات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا وبريطانيا) في الفترة الممتدة بين العشرينيات والخمسينيات من القرن العشرين، أدى إلى حدوث نزاع حول مياه نهري دجلة والفرات [17].

وذلك لتحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين الى نهرين دوليين وتعد معاهدة لوزان أول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق وسعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى تخفيف حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لأستثمار مياه الفرات فيما بين الدول الثلاث، وتم عقد اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث وأهم تلك الاتفاقيات هي إتفاقية عام 1946 بين العراق وتركيا، والتي إعترفت تركيا بموجبها بحق العراق في إرسال لجنة خبراء للأطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع إقامتها مستقبلاً على حوضي دجلة والفرات، وبذلك إعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استعمال المياه،الا ان حساسية تركيا المائية في حوض نهر الفرات تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي، إذ بدأت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة الحقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام 1962 لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه، الا ان جميع المحاولات قد باءت بالفشل إذ مضت تركيا دون تردد بفتح مشاريعها على الفرات[18] .

وفي 1971 بدأت الصراعات المائية تظهر بين تركيا والعراق مع بدء تركيا بملئ سد كيبان على نهر الفرات، إذ دخلت الأزمة المائية مرحلة حساسة دفعت العراق وسورية إلى المطالبة بمفاوضات ثلاثية مع تركيا. ونتيجة لذلك تشكلت اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة بين العراق وسورية وتركيا عام 1978، لتبادل البيانات وتنظيم تدفقات الفرات وتنسيق المشاريع. ورغم كونها مؤسسة تفاوضية مهمة، إلا أن أعمالها بقيت فنية واستشارية دون قوة إلزام قانوني، إذ لم يصدر عنها أيّ بروتوكول محدّد للحصص أو نسب التصريف.وما بين عامي 1980 و1982 شهد البلدان محاولات لتفعيل أعمال هذه اللجنة الفنية، لا سيما بعد افتتاح سد أتاتورك التركي الذي غيّر معادلات التدفق المائي، وصدرت حينها مذكرات تفاهم إجرائية تتعلق بإخطار العراق قبل ملء السدود، لكن تركيا التزمت بها من منطلق "حسن النيّة" وليس استناداً إلى اتفاق قانوني دائم. ورغم أن هذه اللجنة تمثل ترسيخاً إدارياً للتعاون، إلّا أنها ليست اتفاقية دولية ملزمة، وعملت بتقطّع طويل وتحولت إلى إجراء فني أكثر من كونها التزاماً قانونياً. كما أن غياب النصوص الكمية أو التنفيذية الواضحة قلل من قدرتها على ضبط التدفق أو منع الضرر.

في عام 2009 تم توقيع مذكرة تفاهم أولى في مجال المياه بين العراق وتركيا، ركزت على تبادل بيانات القياسات والمناخ، وتعزيز التعاون الفني. لكن طبيعتها كانت إدارية ومنفتحة على التطبيق التطوعي، ولم تُضف حصصاً مضمنة أو آليات تنفيذيّة صارمة، نتيجة لذلك حققت بعض التعاون التقني فضلا عن تجديد محطات قياس، لكنّها لم تغيّر بصورة جذرية واقعاً تدفقياً أو حصصياً. وفي 22 نيسان 2024 أُطلِق إطارُ التعاون المائي بين العراق وتركيا، ومثل هذا الاتفاق بداية مرحلة استراتيجية جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين[19].

---

[17] فرح عبد الكريم محمد ، "النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014)"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2014، ص 83.

[18] منى حسين عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص97.

[19] -Fatma Zehra Solmaz , Türkiye, Iraq sign financing mechanism to advance water cooperation projects,2025 ,IN: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/turkiye-i (22-11-2025).

وفي عام 2025 وقّع العراق وتركيا بروتوكولاً جديداً لتمويل مشاريع مائية مشتركة، يقوم على ربط إيرادات النفط العراقي بتمويل المشاريع وتنفيذها عبر شركات تركية. شمل الاتفاق بناء سدود صغيرة، مشاريع استصلاح الأراضي، وتطوير إدارة الموارد المائية، ويُعد أول اتفاق تنفيذي ومالي صريح في العلاقة المائية بين البلدين. ومع ذلك، تبقى الثغرة الأساسية هي عدم تضمين الاتفاقات حصصاً كمية واضحة أو ضمانات ملزمة للتدفقات السنوية، ما يجعل الإطار القانوني للعلاقات المائية بين البلدين ما يزال ناقصا[20]. كونه لا يُعد معاهدة دولية ملزمة تحمّل الأطراف كميات محددة يجب الإفراج عنها، بل هو مذكرة تفاهم واتفاق إطار لتنظيم التعاون وتنسيق الجهود. أي ان تركيا ليست ملزمة قانونيا بتوفير حصص مياه محددة الى العراق وفق جدول زمني أو حجم معين، فالعراق الى الان لايزال يعمل على اليات تنفيذ وتفعيل هذه الان ما قد يؤثر في مستقبلها وتطورها لاحقا [21].

ولعل من أهم السدود والمشاريع التي أقامتها هي سد أليسو الذي بدأت تركيا ببنائه عام 2007 على نهر دجلة قرب منطقة دراغتبيجن على بعد 45 كيلو متر من الحدود السورية وهو سد إملائي يؤثر بنائه على تقليص كميات المياه الواردة إلى العراق إذ يحول بناء السد المناطق الزراعية التي تعتمد على مياه نهر دجلة إلى مناطق صحراوية قاحلة وذلك لإن الوارد المائي سينخفض عند أكمال السد الى 9.7 مليار متر مكعب بعد إن كان الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود التركية العراقية 20.093 مليار متر مكعب [22].

إضافة الى (سد كيبان) و (سد قره قاية) (وسد اتاتورك) ،(ونفق أورفة) والتي ستشكل مصدر تهديداً للأمن الوطني العراقي ومنها مشروع جنوب شرق الاناضول أو ما يعرف بـ (الغاب) والذي يعد من أكبر المشاريع للتنمية الاقتصادية واهم مشاريع تركيا الإنمائية التي يمكنها أن تلعب دوراً أساسيا واقتصادياً في الشرق الأوسط [23] .

---

[20] علي بشار أغوان، من معاهدة 1926 الى برتوكول 2025: كيف يتنازل العراق لتركيا في قضية دجلة والفرات ، 2025، في : https://jummar.media/10545#:~:text=%D ، تاريخ الاطلاع (19-11-2025).

[21] - احمد محمد ، الأنباء العراقية (INA) تكشف النقاب عن آلية تنفيذ إطار عمل المياه بين العراق وتركيا،2025، في: https://channel8.com/english/news/47822?utm_source=chatgpt.com (12-1-2026).

[22] علي بشار اغوان ، مصدر سبق ذكره.

[23] عبد المنعم هادي علي ، سد أليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق ، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوبة والأنسانية** ، العدد 32 ، (العراق : جامعة بابل ، 2017)، ص453.

المبحث الثاني:اهداف التدخل العسكري التركي في العراق ومراحله

شَكَّل وجود حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، أحد أبرز الملفات المعقدة في مسار العلاقات العراقية - التركية منذ منتصف القرن الماضي، وزاد من تعقيد هذه الحالة، عدم تمكُّن العراق من فرض سلطانه الداخلي على المناطق الشمالية من البلاد، بسبب قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بفرض حظر الطيران في تسعينيات القرن الماضي، إذ ساهمت القرارات الأممية في تحجيم السيادة العراقية على إقليم كردستان العراق. وعند مراجعة استراتيجية الأمن القومي التركية، نجد أنها تشير إلى العديد من الأحزمة الأمنية التي تمثل مجالات مؤثرة في الأمن القومي لتركيا، كما نجد أن أنقرة تولي اهتماماً كبيراً بالخط الجغرافي الذي يمتد من مدينة حلب في سوريا وحتى مدينة الموصل في العراق، وتعتبر أن تجاوز هذا الخط من أية قوة محلية أو إقليمية يمثل تهديداً لأمنها القومي، ولذلك أصبح وجود عناصر الحزب على طول هذا الحزام الجغرافي، بمثابة فجوة أمنية لازالت تركيا تعاني منها كثيراً.

المطلب الأول: اهداف التدخل العسكري التركي

يمكن تحديد جملة أهداف للوجود التركي بطابعه السياسي والأمني والعسكري والاجتماعي؛ جزء منها تصرح به أنقرة وتؤكده، وجزء آخر يقول به ويفترضه الآخرون، سواء من أصدقائها وحلفائها أو خصومها وأعدائها، ومن هذه الأهداف كالآتي :-

أولا- الحفاظ على الأمن القومي التركي : تضع تركيا دائماً في سلم أولوياتها الإقليمية عاملان مهمان: الأول يتعلق بحجم المخاطر الاقليمية المحيطة بها، والثاني يتعلق بتحقيق المكاسب الاقتصادية والحفاظ على الهيبة الوطنية. لهذا فإن السبب الرئيس للتدخل التركي في العراق هو احتواء مخاطر كبيرة تهدد أمنها القومي بصورة مباشرة لاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) على 40% من الأراضي العراقية عقب سقوط مدينة الموصل في حزيران 2014 لهذا برزت المخاوف من استمرار تنظيم (داعش) في التوسع والوصول إلى الحدود التركية لما لذلك من مخاطر على الأمن الداخلي والاجتماعي لتركيا. كما يأتي التهديد الذي تواجهه انقرة من تنظيم (داعش) على خلفية دخول تركيا في التحالف الدولي، وتصاعد حدة العداء بعد سماح تركيا بعبور مقاتلين أكراد من كردستان العراق عبر الأراضي التركية للقتال إلى جانب الأكراد في عين العرب "كوباني" السورية القريبة من الحدود التركية. وبعد تفجيرات "سروج" في ولاية أورفة على الحدود السورية عام 2015 صعدت تركيا حملتها ضد التنظيم بعد الاتفاق على خطة مشتركة بين الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إطار عمليات التحالف الدولي. لهذا جاء التوغل إلى إحباط أي مخطط من ذلك التنظيم الهادف إلى إقامة أي توسع مستقبلي باتجاه إقليم كردستان وتركيا[24].

فعدم الاستقرار السياسي في العراق وانتشار مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية المحاذية للحدود التركية يجعل أنقرة تخشى أية متغيرات مفاجئة على الساحة العراقية لهذا قد يساعد التدخل على تصفية القواعد والبنى التحتية العسكرية لحزب العمال الكردستاني وبقية الفصائل الكردية المؤيدة لمنح الحقوق القومية لأكراد تركيا. كما يساعد هذا التدخل على إقامة منطقة عازلة تركية على النحو الذي يؤدي إلى منع عناصر حزب العمال الكردستاني من التسلل عبر الحدود. وبذلك فإن الانتشار الأمامي قد يمهد الطريق أمام تدخل أوسع في إطار المتابعة إذا ما دعت الحاجة فتركيا تقصف مخيمات تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ عام2008 . وإذا شعرت يوماً بالحاجة إلى شن عملية برية أيضاً، فقد يكون انتشار 3000 جندي وعشرات دبابات القتال الرئيسة عبر الحدود أشبه بامتلاك قوة للرد السريع داخل العراق، سواء اكانت ضد حزب العمال الكردستاني ام تنظيم (داعش). وهذا ما يلخص نقطتين أساسيتين للتدخل التركي

[24] عادل عبد الحمزة ثجيل وأيلاف راجح، مصدر سبق ذكره، ص 253.

هما ضمان الاستقرار في شمال العراق، والحد من استعمال حزب العمال الكردستاني» للمنطقة كملاذ آمن ونقطة انطلاق [25].

ثانياً – تعزيز السيطرة على المواقع الاستراتيجية كمواقع تصلح أن تتحول الى قواعد عسكرية لها:

يسعى صناع القرار في تركيا إلى الإمساك بعدد من النقاط الجغرافية المهمة داخل شمال العراق، لما تمنحه من ميزات عسكرية وأمنية واقتصادية.فالمناطق الجبلية المحاذية للحدود، وكذلك الممرات الحيوية بين دهوك وأربيل والموصل، تمثل بالنسبة إلى تركيا مواقع حاكمة تمكّنها من مراقبة التحركات الكردية وتقييد النفوذ الذي تعتبره مهددًا لها.لان تركيا تعتبر تلك المواقع اهدافا عسكرية استراتيجية عالية الأهمية لأن المواقع الجغرافية الاستراتيجية العسكرية او الاقتصادية أو التجارية ومناطق الثروات الطبيعية الغنية لاسيما بمصادر الطاقة كالبترول وغيرها، تشكل مواقع ومواضع مهمة، وهذا السبب الرئيس لتركيا وتدخلها في الدول المجاورة [26] .فهي تسعى لإقامة محاور دعم لوجستية في المنطقة التي تمتد من الحدود إلى دهوك وأربيل وباتجاه التقاطع مع حدود الموصل لمواصلة التنسيق مع القوى التي تتبنى توجهات معارضة للتمدد الكردي، وتشير بعض التقارير إلى محاولات مستمرة من جانب تركيا للوصول إلى نقاط اتصال مع قبائل عربية على غرار ما جرى فى مناطق غرب سوريا[27] .

ثالثا: توسيع النفوذ الاقتصادي وترسيخ الاعتماد العراقي على تركيا :

يعد البعد الاقتصادي احد أهم دوافع تركيا للتغلغل داخل العراق ولا سيما في إقليم كردستان ومن خلال التجارة والاستثمار استطاعت تركيا أن تحتل المركز الأول في أقليم كوردستان كونها استطاعت ان تستغل ضعف حكومة العراق واقليم كوردستان لكي تسيطر على القطاع الصناعي والسياحي والبناء والاعلام والطيران المدني وكذلك الاغذية والملابس والأدوية وكافة الاحتياجات من الاثاث المنزلية والادوات الزراعية ، إذ أن مجموع 1800 شركة اجنبية تعمل في اقليم كوردستان تمتلك تركيا 1400 شركة منها ، أي 1400 شركة تركية حسب بيان وزارة التجارة في حكومة الاقليم، وان واردات تركيا في عام 2013 وصلت الى 12 مليار دولار وان 50% من واردات اقليم كوردستان هي من تركيا [28].

وتسعى تركيا أيضا تأمين النفط لدفع عجلة الاقتصاد التركي، فتركيا دولة تفتقر إلى هذا المورد الذي يشكل عصب الاقتصاد العالمي، ويمثل غنى العراق بالنفط والغاز الطبيعي حافزا لاهتمام تركيا بالعراق إذ شكل خط أنبوب النفط العراقي - التركي الممتد من حقول نفط كركوك وصولاً إلى زاخو ثم عبر الأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط عاملاً اقتصادياً واستراتيجياً، إذ يؤمن لتركيا موردين أساسيين هما أولا: رسوم الترانزيت التي بلغت نهاية الحرب العراقية الإيرانية أكثر من مليون دولار أمريكي، وثانياً: ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي وبأثمان رخيصة مقارنة مع الدول الأخرى[29].

رابعا: استعمال الأقلية التركمانية كورقة ضغط سياسية ضد حكومة المركز

يدخل الملف التركماني ضمن أدوات السياسة التركية في العراق إذ تقدم نفسها بوصفها حامية لحقوق التركمان لاسيما في كركوك والمناطق المتنازع عليها ويتيح هذا الملف لأنقرة هامشا واسعا للمناورة إذ تستعمله في بعض الأحيان لموازنة القوة الكردية داخل كركوك، وفي أحيان أخرى للضغط على الحكومة المركزية في بغداد. وبذلك يشكّل الوجود التركماني عنصرًا وظيفيًا في الاستراتيجية التركية، يتم تفعيله وفق المتغيّرات السياسية في العراق. وقد شجع التفكك السياسي والعرقي في

---

[25] هنري ج. باركر، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

[26] عبد الصمد رحيم كريم زنكنة ، مصدر سبق ذكره ، ص377.

[27] مسارات التدخل العسكري التركي في العراق ، مركز المستقبل ، 2018 ، في :
https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/40، تاريخ الاطلاع (10-4-2023).

[28] المصدر نفسه ، ص381.

[29] أفراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء أتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي ، **مجلة دراسات أقليمية** ، المجلد 9 ، العدد 27 ،(العراق : 2012)، ص

العراق انقرة على المطالبة بمنح تركمان العراق وتحديداً مدينة كركوك حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً وأن لا يكونوا تابعين لإقليم كردستان، بمعنى بقاء مشكلة التركمان ورقة ضغط بيد تركيا تستعملها عند الضرورة ضد حكومة بغداد أو ضد الأكراد[30]

.

خامسا: تشتيت التمركز الديمغرافي الكردي خارج حدود تركيا:

تنطلق تركيا من قناعة أن أي كيان كردي قوي في العراق سيؤثر بشكل مباشر في مطالب الأكراد داخل تركيا، ولهذا فهي تعمل على تقليص قدرة القوى الكردية على بناء نفوذ سياسي أو عسكري مستقل. وتأتي العمليات التركية في إطار استراتيجية "الضغط الدائم"، حيث تستهدف مواقع حزب العمال وبناه التحتية، وتعمل على تفتيت خطوطه اللوجستية، ومنعه من تأسيس عمق استراتيجي يمتد بين العراق وسوريا. كما تهدف هذه السياسة إلى الحيلولة دون اندماج الجماعات الكردية المسلحة في مشروع قومي أكبر قد يهدد وحدة الأراضي التركيةوذلك لأن أقليم كردستان العراق، أصبح قاعدة لتمركز الحركات الكردية الموجودة في تركيا والعراق وايران، وأصبحت تلك الفصائل تشكل ملاذا آمنا للحركات الأنفصالية الكردية التي أخذت تستخدم الأقليم كمؤخرة للتدريب والأسناد ومنطلقا لتنفيذ الهجمات[31].

سادساً ـ التقليل من النفوذ الإيراني داخل العراق:

تدرك تركيا أن العراق يمثل ساحة تنافس إقليمي مباشر بينها وبين إيران. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، تمدد النفوذ الإيراني بشكل كبير داخل المؤسسات السياسية والأمنية العراقية، مما جعل تركيا ترى في الوجود العسكري داخل الشمال وسيلة لتقليص هذا النفوذ وموازنته. وتطمح تركيا عبر هذا الدور إلى إعادة تشكيل موازين القوة في الشمال العراقي، وذلك من خلال دعم قوى محلية معينة، واستثمار علاقاتها الاقتصادية والسياسية لتثبيت حضورها في مواجهة التمدد الإيراني.وكان لابد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعدد فإن أنقرة تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضل أن تكون تابعة للمركز أي أن تركيا مع وجود ثلاث مناطق حكم ذاتي محدود للأكراد في الشمال وللتركمان في الموصل وكركوك ومنطقة حكم ذاتي لما تبقى في العراق" وقد انعكست هذه الثوابت على مجمل تعامل أنقرة مع الملف العراقي بجميع مراحله منذ بداية الاحتلال الأمريكي عام 2003 وحتى اليوم وكانت أهم الأسباب التي دفعت تركيا لرفض المشاركة بالحرب إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية لارتباطها بقضية الأكراد، ولقد استندت إستراتيجية تركيا للتعامل مع قضية احتلال العراق إلى مبدأ رئيس مضمونه الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم التطلعات التركية إلى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، وذلك من خلال نهج التعامل المباشر مع مختلف أوجه القضية وجميع أطرافها، وبتقديم رسالة واضحة مفادها نحن معكم ما دامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم، فإن الهدف الاستفادة من معطيات الواقع أقصى استفادة ممكنة، وتكبد أقل الخسائر [32].

المطلب الثاني: مراحل التدخل العسكري التركي في العراق

يعود الوجود التركي في شمال العراق إلى تسعينيات القرن الماضي عندما سمح الرئيس السابق صدام حسين للقوات التركية بالتوغل لمسافة خمسة كيلومترات في البلاد لمحاربة حزب العمال الكردستاني. ومنذ ذلك الحين، رسخت تركيا وجودا كبيرا وواسع النطاق بما شمل تأسيس مجموعة من القواعد العسكرية داخل الأراضي العراقية .إذ مر التدخل التركي على عدة مراحل وهي كالآتي :

المرحلة الأولى : مرحلة التوغل المباشر بعد حرب الخليج الثاني(1991-1994)

30(30) أورهان كولوغو وطارق المجذوب وآخرون ، **العلاقات العربية ـالتركية حوار مستقبلي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995)، ص 601.

(31) عزيز جبر شيال و زينب عبدالله منكاش، العلاقات العراقية التركية ، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 180 ، (العراق : 2011)، ص 7.

(32) محمد طالب حميد ، **السياسة الخارجية التركية وأثها على الأمن العربي** ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2016) ص 210

أسفرت تطورات الأوضاع في المنطقة بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991 ، وما رافقها من تداعيات على العراق ولاسيما الفراغ الأمني الذي حصل في شمال العراق، وانتقال بعض عناصر حزب العمال الكردستاني، وتأسيس بعض القواعد العسكرية لهم داخل الأراضي العراقية وقيامهم بأعمال عسكرية ضد المنشآت والأهداف العسكرية التركية انطلاقا من الأراضي العراقية، استغلت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فراغ السلطة في شمال العراق ، وقامت بشن حملة عسكرية عبر الحدود عام 1991 بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني، من خلال نشر ما يقرب من (15) ألف جندي من القوات الجوية والجيش والدرك للمشاركة في العمليات في شمال العراق [33].

وتحت ذريعة ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني على طول الحدود بين البلدين وتعد هذه العملية الأكبر من نوعها في تاريخ المواجهات العسكرية بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني ، وجاءت كرد فعل على مجموعة من الهجمات التي شنها حزب العمال ضد المنشآت التركية، كان ابرزها في 1991 عندما أتهم رئيس الوزراء التركي الأسبق مسعود يلماز إرهابيين وقطاع طرق جاءوا من العراق وعادوا إليه بالإغارة على مركز للقوات التركية في منطقة (سيمد ينلي) الواقعة على الحدود مع العراق، مما أدى إلى مقتل 9 جنود أتراك واسر 7 آخرين إلى جانب خطف 10 سياح المان كانوا في المنطقة ، وكانت ردة الفعل التركية قوية، إذ قامت القوات البرية وبمساندة الطائرات بهجوم واسع توغلت خلاله إلى مسافة 20 كيلومتر داخل الأراضي العراقية [34].

المرحلة الثانية : مرحلة التوسع العملياتي وتعميق الاحتلال المؤقت (1995- 1997)

قامت تركيا في عام 1995 بأكبر عملية عسكرية اطلق عليها أسم "فولاذ 95" والتي استمرت من 20 مارس إلى 5 سبتمبر من العام نفسه ، جاءت هذه العملية بعد هجوم حزب العمال الكردستاني على قافلة سيارات عسكرية تركية تقل 800 جندي تركي في جنوب شرق الاناضول إذ قتل حوالي 18 جندي عسكري على يد عناصر الحزب داخل الأراضي العراقية، تعد هذه العملية اكبر عملية في تاريخ الجمهورية التركية، إذ استغلت تركيا فراغ السلطة في شمال العراق للقيام بهذه العملية وفق ما ذكرته رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر في بيان لها نظراً لضعف السلطات في شمال العراق، فقد كثف حزب العمال الكردستاني أنشطته ضد تركيا . لقد بلغ حجم القوات التركية التي شاركت في هذه العملية اكثر من 35 الف جندي تساندهم المدفعية والدبابات والطائرات وتوغلو أكثر من 40 كيلو متر داخل الأراضي العراقية على جبهة طولها 220 كيلو متر[35].

ومن خلال تعبئة القيادة الجوية التكتيكية الثانية، المتمركزة في مدينة ديار بكر، توغلت قوات العمليات الخاصة بشكل أعمق داخل الأراضي العراقية بهدف جمع المعلومات الخاصة وتبع ذلك سلسلة من العمليات متعددة الألوية في عام 1997 من بينها "عملية المطرقة أو ما تسمى عملية فولاذ الثانية التي اتسعت لتشمل قوساً ممتداً من جبال زاخو اقصى الغرب على الحدود مع سوريا إلى جبال لولان في أقصى الشرق مع إيران مروراً بمناطق عراقية وبأعماق تتراوح 100-200 كم لتصل إلى مشارف مدينة أربيل والموصل[36] .

---

[33] عادل عبد الحمزة ثجيل وأيلاف راجح ، "دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في خيارات العلاقات العراقية – التركية" ، العدد 43-44 ، **مجلة قضايا سياسية** (العراق : جامعة النهرين، 2016)،247 .

[34] حسن علي خضير العبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص170.

[35] هيثم الكيلاني ، **تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية -التركية** ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، 1988) ، ص 59.

[36] وسمي محمد الشمري و محمد حازم حامد الطائي ، موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان العراق ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية والقانونية** ، الملجد، 4، العدد 4،(العراق : 2015)، ص276.

ومنذ ذلك العام تواجد جنود أتراك بشكل دائم في قاعدة عسكرية في "بامرني" بمحافظة دهوك ، فضلا عن ثلاث قواعد عسكرية صغيرة في "غيريلوك" شمال قضاء العمادية، و"كانيماسي" شمال مدينة دهوك، و"سيرسي شمال قضاء زاخو قرب الحدود التركية وبدون موافقة الحكومة العراقية آنذاك [37].

المرحلة الثالثة : مرحلة التموضع الاستراتيجي بعد 2003 وتكييف التدخل مع المتغيرات الإقليمية

يُعد الغزو الأمريكي على العراق عام 2003 أحد نقاط التحول المهمة في سياسة تركيا تجاه العراق [38] .

وفي عام 2008 بدأت تركيا باللجوء الى الضربات الجوبة لتحل محل عمليات التوغل البرية ، ووفر الجيش الأمريكي لهذه الضربات معلومات استخبارية كوسيلة للتحفيز على انتهاج مقاربة أكثر انتقائية ومنذ ذلك الحين أصبحت تركيا اكثر اعتماداً على طائراتها المسيرة ومصادر الاستخبارات البشرية الخاصة بها[39] .

المرحلة الرابعة : مرحلة التوسع المكثف بعد صعود تنظيم داعش(2014-2017)

مع سيطرة تنظيم (داعش) على الموصل في عام 2014 وسعي التنظيم بإحتجاز عدد من الموظفين داخل القنصلية، دخلت القوات العسكرية التركية الى عمق 110 كم في الأراضي العراقية وتحديدا في مدينة بعشيقة شمال الموصل وأنشأت اكبر قاعدة لها في العراق (قاعدة زبلكان) من دون حصولها على موافقة الحكومة العراقية في مهمة لتعزيز أفراد الجيش التركي الموجودين بالفعل هناك .وقدر عدد تلك القوات بمئات الجنود والسيارات المدرعة والدبابات والمدفعية، بل ان عددهم قد وصل بحدود 2000جندي تركي لغاية 11 أكتوبر 2016 وهذا يعني بإن تركيا قد انتقلت الى مرحلة متقدمة جدا في إدارة معاركها العسكرية من إستعمال الوكلاء الى مرحلة التدخل العسكري المباشر ولأول مرة داخل اراضي دولة أخرى [40].

المرحلة الخامسة: مرحلة التمركزطويل الأمد وعمليات المخلب (2019- حتى الوقت الحاضر)

ان تركيا قد غيرت من استراتيجيتها العسكرية في شمال العراق في عام 2019 وبدأت في السعي للسيطرة على المنطقة من خلال عمليات تسمى «المخلب»، و«مخلب النمر» و «مخلب النسر». ومنذ ذلك الحين، حافظت تركيا على وجود عسكري دائم في شمال العراق تدعمه سلسلة أكبر بكثير من القواعد العسكرية ومواقع عمليات أمامية أصغر على طول الحدود العراقية التركية. وفي حين يصعب التحقق من الأرقام، فإن المصادر المتاحة تشير إلى أن تركيا لديها انتشار دائم يتراوح بين 5000 إلى 10000 جندي في الأراضي العراقية. وعلى عكس سوريا، فإن السيطرة التركية على المناطق في العراق لا ترقى إلى مستوى غزو مناطق واسعة وإنشاء هياكل دولة أولية. لكن من خلال هذه القواعد، أنشأت تركيا منطقة آمنة بحكم الأمر الواقع وتمكنت من نقل الصراع المسلح إلى الأراضي العراقية. وقامت ببناء طرق في الأراضي العراقية لربط قواعدها العسكرية من أجل تحقيق سيطرة أكثر فعالية على المنطقة.

إذ تعد عمليات «المخالب التركية هي أحدث مرحلة من هذا التطور. ويشير اسمها بالفعل إلى استمرارية العمليات السابقة والهدف من إقامة سيطرة طويلة الأمد على مناطق شمال العراق. وتهدف تركيا أيضاً إلى قطع روابط الاتصال بين الأراضي العراقية والسورية. ولتحقيق هذه الغاية تستهدف أنقرة منذ فترة طويلة منطقة سنجار، وهي نقطة عبور مهمة بين العراق وسوريا. وأتت هذه العملية تتويجاً للجهود الرامية إلى تعطيل الاتصال اللوجستي بين قواعد حزب العمال الكردستاني في

---

[37] رائد الحامد ، تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015،في : https://studies.aljazeera.net/ar/reportl ، تاريخ الاطلاع (24-3-2023).

[38] فاتح موصلو ، إستراتيجية القواعد العسكرية التركية في العراق ، **مجلة رؤية تركية** ، المجلد 8 ، العدد 4، (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والأجتماعية : 2019)، ص 29.

[39] مايكل نايتس ، حرب تركيا في شمال العراق : بالأرقام ، معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية ، 2022، في : https://www.washingtoninstitute.org/ar/ ، تاريخ الاطلاع 7-4-2023.

[40] - الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق ، مركز البيان للدراسات الاسنراتجية ، 2016، ص 3.

العراق والمناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في سوريا. فيما أصبحت وحدات مقاومة سنجار» التي تشكلت للدفاع عن الأقلية الأيزيدية، وحزب العمال الكردستاني متحالفين بشكل وثيق مع بعضهما البعض. وتعمل وحدات مقاومة سنجار تحت حماية قوات الحشد الشعبي العراقية التي هي القوة المهيمنة في منطقة سنجار. وتضغط أنقرة على بغداد لتنفيذ عمليات منسقة من أجل إخراج قوات حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار العراقية من بلدة سنجار. إن العمليات العسكرية التركية في شمال العراق حققت نجاحاً جزئياً يتمثل في إبعاد حزب العمال الكردستاني عن الحدود التركية. واليوم، باتت الأراضي العراقية مسرح القتال بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني. ويبدو أن استعمال الطائرات بدون طيار على وجه الخصوص كان فعّالاً للغاية في الحد من لوجستيات حزب العمال الكردستاني وقدرته على المناورة في المنطقة. ومع ذلك، فشلت تركيا حتى الآن في توجيه ضربة قاتلة لقدرة حزب العمال القتالية. حاولت تركيا تبرير وجودها العسكري في شمال العراق بدعوى محاربة حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية ترى أن هذه الحجة غير مقنعة، وأن الوجود التركي يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لتركيا في العراق. من الاحتجاجات العراقية، فإن تركيا تستمر في نشر قواتها في شمال العراق مما يثير التوتر بين البلدين[41].

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم، بأن تركيا اليوم لا تختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع لتحقيق أطماعها في العراق فهي تسعى ومن خلال تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات فرض سيطرتها المائية على العراق ليس هذا فحسب، فأنها، ومن خلال المشكلات العالقة بينها وبين العراق لاتزال تحاول التدخل عسكريا في الاراضي العراقية مستغلة قضية حزب العمال الكردستاني واحتلال تنظيم (داعش) كذريعة للتجاوز على ارض استعمالها وتربته، فضلا عن استغلالها لمشكلة التركمان التي تحاول ان تجعل منهم بطاقة رئيسة يمكن استعمالها من أجل تحقيق مساعيها لأبقاء كركوك ونقطها خارج الايدي الكردية لما يشكله استحواذ الاكراد على نفط كركوك من مخاطر أهمها تشجيع الاكراد على تحقيق الانفصال والذي ستكون له تأثيره على أكراد تركيا الذين قد يطالبون بذات الاستحقاقات، فتركيا انطلقت من خلال تواجدها في الأراضي العراقية من ضرورات استراتيجية نابعة من دفاعها عن أمنها القومي من خلال الوقوف بوجه حزب العمال الكردستاني وتنظيم (داعش) فضلا عن ذلك فأن هذا التدخل يتيح لتركيا تصحيح الخلل الذي يرجح الكفة الإيرانية في العراق على حسابها وخلق توازن قادر على منع تهديد دورها ومصالحها من خلال استثمار العمق الجيوسياسي الحيوي لها الذي تمثله بعض الأطراف في المعادلة السياسية العراقية، فضلا عما يربطها بحكومة إقليم كردستان من شراكة إستراتيجية في المجالين الأمني والاقتصادي .

الاستنتاجات

1- أن التدخل العسكري التركي في العراق لم يعد ظاهرة ظرفية مرتبطة بعمليات ملاحقة حزب العمال الكردستاني، بل أصبح جزءًا ثابتًا من الاستراتيجية الأمنية التركية، التي تنظر إلى شمال العراق بوصفه مجالًا حيويًا يتطلب حضورًا عسكريًا دائمًا.
2- ان النشاط العسكري التركي قد اعتمد على مراحل متصاعدة بدأت بعمليات محدودة عبر الحدود في التسعينيات من القرن الماضي، ثم تحولت إلى وجود ميداني أعمق بعد 2003، وصولًا إلى بناء قواعد دائمة منذ 2018 ضمن سلسلة عمليات "المخلب"، ما يعكس انتقال تركيا من التدخل التكتيكي إلى التدخل البنيوي طويل الأمد.
3- يمثل حزب العمال الكردستاني العامل الرئيس الذي تستند إليه تركيا لتبرير التوغّل، إلا أن طبيعة التحركات تشير إلى أن الأهداف الأمنية تتقاطع مع أهداف سياسية واقتصادية، أبرزها تأمين خطوط الطاقة، وتعزيز النفوذ في المناطق المتنازع عليها، وموازنة الدور الإيراني في العراق.

41 - أحمد حسن علي، العراق وتركيا وتحديات الامن القومي ، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2011، ص 11.

4- تكشف الوقائع الميدانية أن الحكومة العراقية لم تتمكن من فرض سلطتها الكاملة على المناطق الشمالية، الأمر الذي منح تركيا هامشًا واسعًا للتحرك العسكري، مستفيدة من الانقسام السياسي، وضعف التنسيق الأمني، وتعقّد العلاقة بين بغداد وأربيل.

5- أن الجغرافية الوعرة لم تعد عائقاً أمام الجيش التركي بسبب التفوق في مجال الطائرات المسيرة (الدرونز). وهي أصبحت عاملًا مساندًا للوجود التركي، إذ تمنح المرتفعات والممرات الجبلية تركيا أفضلية عسكرية تسهّل عملياتها، وتمنحها القدرة على بناء قواعد يصعب الوصول إليها من قبل الجيش العراقي أو قوات الإقليم.

6- يشير الترابط بين الأمن والاقتصاد والسياسة في الموقف التركي إلى أن التدخل العسكري جزء من رؤية أشمل تهدف إلى تثبيت تركيا كفاعل إقليمي مؤثر في معادلات السلطة داخل العراق، وبما يحمي مصالحها الاستراتيجية في الطاقة والتجارة والمياه.

7- على الرغم من النجاح التركي في إضعاف بعض مواقع حزب العمال الكردستاني، إلا أنّ التدخل لم يحقق حسمًا نهائيًا، ما يعني أن الصراع مرجّح للاستمرار، وأن العراق سيظل ساحة مفتوحة للمواجهة بين الطرفين ما لم تُعالج جذور الأزمة.

التوصيات

1- تعزيز التنسيق الأمني بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لمعالجة الفراغ الأمني في المناطق الحدودية، وبناء قوات مشتركة تمنع استغلال هذه المناطق من قبل التنظيمات المسلحة، وتنهي الذرائع التركية للتوغّل.

2- اعتماد سياسة خارجية عراقية متوازنة تجاه تركيا تقوم على الحوار المباشر، ووضع آليات مشتركة لتنظيم الوجود العسكري، على أساس احترام السيادة العراقية، مع السعي لتحويل المصالح الاقتصادية إلى أداة استقرار لا أداة ضغط.

3- إعادة تفعيل اللجان الفنية والعسكرية المشتركة بين بغداد وأنقرة لمعالجة ملفات الحدود، ومكافحة التنظيمات المسلحة، بما يضمن ضبط الإيقاع الأمني، وتقليل احتمالات التصعيد أو سوء الفهم بين الطرفين.

4- تطوير رؤية عراقية موحدة لإدارة الموارد المائية والتفاوض بشأنها مع تركيا، عبر تبني إستراتيجية وطنية وعلمية، وعدم ربط الملف المائي بالخلافات السياسية المتغيرة، وإدخاله ضمن اتفاقات طويلة الأمد تحفظ الحقوق العراقية.

5- العمل على تحجيم نفوذ القوى المسلحة غير الخاضعة للدولة في المناطق الشمالية، إذ إن استمرار وجودها يمنح تركيا مبررًا للتدخل، ويزيد من هشاشة الأمن الوطني العراقي.

6- تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا بشكل منظم ومدروس بما يخدم الطرفين، مع تشجيع الاتفاقات التي تربط التعاون الاقتصادي باحترام السيادة، لا بتوسيع النفوذ أو فرض الأمر الواقع.

7- تنويع الشراكات الإقليمية للعراق بما يحدّ من هيمنة أي طرف خارجي على قراره السياسي أو الأمني، ويمنح العراق هامش مناورة أكبر في التعامل مع تركيا وإيران وغيرها من القوى الإقليمية.

8- اعتماد خطة شاملة لتنمية المحافظات الحدودية الشمالية بهدف خلق بيئة مستقرة، وتعزيز حضور الدولة، ومواجهة التهديدات الأمنية عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس فقط عبر السياسات العسكرية.

9- تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ضبط وترسيم حدود العمليات العسكرية بين العراق وتركيا، من خلال تدويل الملف بشكل منهجي، وتوظيف الآليات القانونية والدبلوماسية الدولية لضمان احترام السيادة العراقية ومنع تحويل المناطق الحدودية إلى ساحات صراع.

قائمة المصادر

القران الكريم

أولا/ الكتب

1. أبو الخير،مصطفى ،(2017) *القانون الدولي المعاصر*، الأردن : دار الجنان للنشر والتوزيع .
2. موسى،عبد المطلب عبدالمهدي (2017) ،*ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الأسباب وسبل المواجهة*، الأردن : دار المنهل .

3. سمير، عمار علي، (2012)، *شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية* ،الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
4. السامرائي، إبراهيم،(2015)، *العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914- 2003*، عمان : المعتز للنشر والتوزيع.
5. الجبوري ، فراس صالح الجبوري والدليمي ، محمد حمزة ومنهل إلهام عقراوي، *العلاقات التركية – الإيرانية 1979- 1989*، (2014) عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
6. فاخوري ، جلال زواد (1996)، *الثورة العربية الكبرى في الميزان الأقتصادي 1916-1924: دراسة توثيقية*، لعراق : مطبعة عبود.
7. الكيلاني، هيثم ،(1988) *تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية*، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية.
8. كولوغو، أورهان كولوغو، المجذوب، طارق وآخرون ،(1995)، *العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي* ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا: المجلات والدوريات

1. عبيد، منى حسين (2015)، *العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق*، **مجلة دراسات دولية**، العدد 60، العراق.
2. علي،أحمد حسن، (2011)، *العراق ونركيا ونحديات الامن القومي*، مركز البيدر للدراسات والتخطيط.
3. توفيق، سعد حقي،(2010)، *العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا والعراق*، **مجلة العلوم السياسية** المجلد 1 ، العدد 41 ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ،العراق .
4. العبيدي، حسن علي خضير العبيدي،(2022)، *التدخل العسكري التركي في شمال العراق 1991-1999 الأهداف والنتائج* ، **مجلة الدراسات التاريخية والثقافية**، المجلد 13، العدد 53، جامعة تكريت ، كلية التربية ،العراق .
5. العامري،علي محمد حسين،(2013)، *العلاقات التركية – العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية* ، **مجلة دراسات سياسية**، العدد 25، بغداد : بيت الحكمة .
6. علي،عبد المنعم هادي،(2017) *سد أليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق* ، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوبة والأنسانية**، العدد 32، العراق : جامعة بابل .
7. بهنان، حنا عزو،(2007) ، *قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية 1984- 2007*، مركز الدراسات الأقليمية، العدد 12، العراق .
8. الزبيدي، عدنان عبد الأمير مهدي ،(2023)، *التدخل العسكري التركي والإيراني في شمال العراق الأسباب والتداعيات وخيارات صانع القرار السياسي العراقي*، مركز البيان للدراسات والتخطبط ،.
9. ج. باركر، هنري ،(2005)، *تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار*، معهد السلام الأمريكي ، 2005،.
10. ثجبل، عادل عبد الحمزة وأيلاف راجح ،(2016)، *دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في خيارات العلاقات العراقية – التركية*، العدد 43-44 ، **مجلة قضايا سياسية** العراق : جامعة النهرين.
11. الشمري ،والطائي وسمي محمد الشمري و محمد حازم حامد، (2015)، *موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان العراق*، **مجلة تكريت للعلوم السياسية والقانونية**، الملجد4، العدد 4، العراق.
12. موصلو، فاتح ،(2019)، *إستراتيجية القواعد العسكرية التركية في العراق* ، **مجلة رؤية تركية** ، المجلد 8 ، العدد 4، (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والأجتماعية .
13. الخاقاني، محمد كريم ، *إشكاليات التدخل العسكري التركي في شمال العراق*، مركز رواق بغداد للسياسات العامة .
14. زنكنة، عبد الصمد رحيم كريم،(2023)، *التدخل التركي في كوردستان في ضوء القانون الدولي*، **مجلة كلية دجلة الجامعة**، المجلد، العدد 1،كركوك : كلية القلم الجامعة.
15. عبدالمقصود، أشواق أحمد مناف،(2020)، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا ، **مجلة كلية الآداب** ، العدد 5 ،جامعة بني سويف .
16. حمدون، أفراح ناثر جاسم حمدون،(2012)، العلاقات العراقية – التركية في ضوء أتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي ، **مجلة دراسات أقليمية** ، المجلد 9 ، العدد 27،العراق .
17. الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق، مركز البيان للدراسات الاسنراتجية ، 2016.

ثالثا: الرسائل والأطاريح

1. محمد، فرح عبد الكريم ،(2014)، "*النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014)*"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم.
2. الفيلي، نادرة احمدعبد الوهاب(2010)،"*دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة من 2002 – 2009* "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

رابعا: مصادر الأنترنيت

1. فوزيلا، محمد: ،ملامح التوظيف التركي للأقليات التركمانية في السياسة الخارجية ، مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، 2021، في : https://www.interregional.com/%D8%AA%D8%، تاريخ الاطلاع 23-3-2023.
2. الحامد، رائد ، تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة ، مركز الجزيرة للدراسات، 2015،في : https://studies.aljazeera.net/ar/reportl ، تاريخ الاطلاع (24-3-2023).
3. باكير، علي حسين ، تركيا في العراق ..كيف استطاعت أنقرة أن توسع نفوذها في بغداد؟، مركز الجزيرة، 2019 ، في : https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/midan/rea، تاريخ الاطلاع 4-4-2023.
4. نايتس، مايكل ، حرب تركيا في شمال العراق : بالأرقام ، معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية ، 2022، في : https://www.washingtoninstitute.org/ar/ ، تاريخ الاطلاع 7-4-2023.
5. النواب، عادل ، قصف دهوك : لاقرار عراقياً بطرد حزب العمال الكردستاني ،صحيفة العربي الجديد ، في : https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/po، تاريخ الاطلاع 7-4-2023.
6. مسارات التدخل العسكري التركي في العراق، مركز المستقبل، 2018، في : https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/40، تاريخ الاطلاع (10-4-2023).
7. اغوان، علي بشار ، من معاهدة 1926 الى برتوكول 2025: كيف يتنازل العراق لتركيا في قضية دجلة والفرات ، 2025، في : https://jummar.media/10545#:~:text=%D ، تاريخ الاطلاع (19-11-2025).
8. الجبوري، عادل ، الوجود التركي في العراق أرقام وحقائق صادمة ، الميادين ، 2022، في : https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D، تاريخ الاطلاع (11-4-2023).
9. محمد، احمد ، الأنباء العراقية (INA) تكشف النقاب عن آلية تنفيذ إطار عمل المياه بين العراق وتركيا،2025، في:https://channel8.com/english/news/47822?utm_source=chatgpt.com (12-1-2026).

المصادر الإنكليزية

1- -Fatma Zehra Solmaz , Türkiye, Iraq sign financing mechanism to advance water cooperation projects,2025 ,IN: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/turkiye-i (22-11-2025).